

Distr.: General  
14 April 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2021

من 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج

## تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008، يقدم هذا التقرير ملخصاً لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويلفت الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويركز التقرير الحالي على التقارير السبعة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020. ومن بين التوصيات البالغة في مجموعها 48 توصية واردة في التقارير، كانت 38 توصية موجهة إلى البرنامج الإنمائي: من بينها 24 توصية موجهة إلى إدارة البرنامج الإنمائي، و 14 إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج. ويعرض هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات ذات الصلة ويتضمن معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2019 و 2018.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات البالغ عددها 14 توصية أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.



## أولاً - استعراض عام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020

1 - في عام 2020، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ثمانية تقارير، كان منها تقرير واحد متعلق بفرادى المنظمات وسبعة تقارير على نطاق المنظومة. وهذا التقرير يعرض موجزا للتقارير السبعة الصادرة على نطاق المنظومة عن وحدة التفتيش المشتركة، حتى وقت إعداد هذا التقرير، والتي لها صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن التقرير الحالي ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات البالغ عددها 38 والموجهة إلى البرنامج الإنمائي (من أصل 48 توصية واردة في التقارير)، فضلا عن حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عامي 2019 و 2018. ويُلَفَت التقرير الانتباه إلى التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020 لكي تنتظر فيها الهيئة التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى الردود التي اقترحتها الإدارة (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ويمكن الاطلاع على مرفقات هذا التقرير على [الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي](http://www.unjju.org). ويمكن الحصول على كامل تقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفقات الإضافية وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، عبر الموقع الشبكي لوحد التفتيش المشتركة (<http://www.unjju.org>)، أو عبر الروابط المدمجة في عناوين كل تقرير في الفصل الثاني من هذا التقرير. وترد في التقرير أيضا تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتاحة في وقت كتابته. وفي الواقع، صدر، في عام 2020، تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة الذي يحمل رمزا يشير إلى عام 2019.

2 - والتقارير السبعة هي: (أ) استعراض الممارسات المعاصرة في استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات تجارية خارجية لتقديم الخدمات (JIU/REP/2019/9)؛ (ب) استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)؛ (ج) السياسات والمنصات الداعمة للتعليم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2)؛ (د) أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)؛ (هـ) إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)؛ (و) تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)؛ (ز) استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/8).

## ثانياً - ملخص واستعراض للتقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020

3 - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير. ويتضمن المرفق الأول موجزا إحصائيا للتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020، في حين يتضمن المرفق الثاني ردود الإدارة المقترحة على التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج الإنمائي. ويعرض المرفقان الثالث والرابع معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في عامي 2019 و 2018.

## ألف - استعراض الممارسات المعاصرة في استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات تجارية خارجية لتقديم الخدمات (JIU/REP/2019/9)

4 - يقيم هذا الاستعراض لوحدة التفتيش المشتركة مواطني القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تنطوي عليها الاستعانة من خيار الاستعانة بمصادر خارجية، وما إذا كانت الأطر التشريعية والسياساتية والتنظيمية تتيح النظر في خيار الاستعانة بمصادر خارجية.

5 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالاستعراض، ويشير إلى أنه يتضمن عرضاً مفيداً عن الحالة الراهنة للاستعانة بمصادر خارجية في منظومة الأمم المتحدة. ويعرب البرنامج عن موافقته على التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (A/75/551/Add.1، الفقرتان 3 و 4). ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن تسويق بعض الإجراءات التي تتخذها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ولا سيما في إطار مبادرات المواءمة والاعتراف المتبادل، سيكون ذا أهمية حاسمة لتجنب ازدواجية الجهود وللسماح لكيانات الأمم المتحدة التي لا تستعين كثيراً بمصادر خارجية في الوقت الحالي بالاستفادة من الخبرة المتاحة حالياً في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ويشدد البرنامج الإنمائي على أن عدم وجود تعريف واضح "للاستعانة بمصادر خارجية" قد يصعب القيام بإجراءات المتابعة في أوانها، مشيراً إلى أن وضع نهج مشترك من خلال شبكة المشتريات سيكون له أهمية حاسمة في تنفيذ التوصيات.

6 - وتتوجه ست من توصيات الاستعراض السبع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتوجه التوصيات 1 و 3 و 4 و 5 و 7 إلى مدير البرنامج. أما التوصية 2 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة وتعليقات إضافية بشأنها.

7 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكلفوا المكاتب المعنية بوضع تعريف مشترك للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المنظمات، بحلول عام 2021، وذلك من خلال إجراء مشاورات مع المعنيين من أصحاب المصلحة الداخليين، وأن يكفلوا تجسيده عن طريق وضع نهج ومبادئ توجيهية إجرائية بشأن هذا الموضوع. سيعمل البرنامج الإنمائي مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه المسألة، وسيطبق تعريف "الاستعانة بمصادر خارجية" الذي ستعتمده منظومة الأمم المتحدة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن موافقته على تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على هذه التوصية الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة (A/75/551/Add.1، الفقرة 11)، التي تنص على أن من المهم الاضطلاع بهذه المهمة من خلال شبكة المشتريات، لأن ذلك سيكفل الاتفاق على تعريف يطبق على كامل نطاق المنظومة ويكون خط أساس يمكن لكل كيان أن يزيد من تطويره، وفقاً لاحتياجاته وعملياته المحددة من أجل مواءمة الممارسات. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أنه ينظر حالياً في التوصية 1.

8 - التوصية 3 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب طالبة التوريد بالعمل بنشاط من أجل تقييم استخدامها لمصادر التوريد من بائعين في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوسيع نطاقه، حسب الاقتضاء، استناداً إلى هذا التقييم، مع اشتراط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع السياسات التي تقرها المؤسسات لكفالة التنافس بفعالية. بغض النظر عن قيم العقود عندما يتعلق الأمر بتسليم البضائع والأعمال، فإن البرنامج الإنمائي

يصر دائماً على إتاحة خدمات ما بعد البيع على المستوى القطري. وهذا يعني ضمناً اشتراط أن يكون للجهات الموردة (الوطنية أو الدولية) حضور محلي في البلد الذي سُئِلَ فيه البضائع والأعمال. وعليه، فإن التزود من مصادر مباشرة أو غير مباشرة من جهات موردة في بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية يكون بالتالي مضموناً في مثل هذه الحالات. وإضافة إلى ذلك، فالبرنامج الإنمائي ينتهج سياسة تشجع المشتريات من جهات محلية مقدمة للخدمات، على النحو المشار إليه في البند 14 المتعلق بالمنافسة الوطنية في سياسة أساليب الشراء. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل التوصية 3 ويفيد بأنها نُفذت.

9 - التوصية 4 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يشجّعوا جميع المكاتب على أن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، أن يسبق توريد أي خدمات استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة وما يتصل بها من السلع من مقدّم خدمات تجاري إجراء تحليل استراتيجي موثّق بوضوح يتضمن الاعتبارات والتكاليف على المديين القصير والطويل، وأن يكون التحليل قد خضع لاستعراض السلطة المختصة المعنية وأقرته، قبل اتخاذ قرار رسمي بشأن خيار التوريد. وضع البرنامج الإنمائي هذا الشرط بالفعل في سياسته المتعلقة بالاتفاقات الطويلة الأجل والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، وفي مذكرته التوجيهية المتعلقة بسياسة الاتفاقات الطويلة الأجل، ويتم التحقق منه في إطار استعراضات لجنة المشتريات. وتُجرى استعراضات مسبقة لفئات شراء معينة معقدة وعالية القيمة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل التوصية 4 ويفيد بأنها نُفذت.

10 - التوصية 5 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب بأن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، خضوع الخدمات الاستراتيجية والحساسة والعالية القيمة المقّدمة من مصادر خارجية تجارية في نطاق اختصاصها لاستعراض دوري، بما في ذلك تقييمات المخاطر، للتحقق مما إذا كانت المهام ذات الصلة في كل مؤسسة قد وضعت تدابير مناسبة لإدارة المخاطر. لدى البرنامج الإنمائي بالفعل سياسة لإدارة المخاطر في تخطيط الاحتياجات والتزود بها، وأثناء إدارة العقود. وتُستخدم أداة التخطيط السريع PROMPT ووحدة إدارة العقود في النظام المركزي لتخطيط الموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأدوات للرصد، كما يُستخدم نظامه المركزي لإدارة المخاطر لأغراض البرمجة فيه، بما في ذلك المشتريات. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل التوصية 5 ويفيد بأنها نُفذت.

11 - التوصية 7 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب بأن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، بعد اتخاذ أي قرار بالحصول على خدمة وما يتصل بها من سلع استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة من مقدّم خدمات تجاري، أن يضع المكتب طالب التوريد مبادئ توجيهية مفصّلة بوضوح لإدارة الانتقال من بائع إلى آخر، بما في ذلك ما يقابل هذا الانتقال من ترتيبات احتياطية، وأن تحرص على أن تحدّد طلبات تقديم العروض بوضوح مسؤولية البائع فيما يتعلق بالمساعدة على تحقيق هذا الانتقال ونقل المعارف إلى المؤسسة وإلى البائع الجديد. لقد بدأ البرنامج الإنمائي يطبق هذا الشرط بالفعل ضمن سياسته المتعلقة بالاتفاقات الطويلة الأجل والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمدة الاتفاقات الطويلة الأجل: الاستعاضة بالبندين 12 و 13 المتعلقين بعمليات الشراء عن الاتفاقات الطويلة الأجل. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل التوصية 7 ويفيد بأنها نُفذت.

## باء - استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)

12 - تدرس وحدة التفتيش المشتركة الحالة الراهنة لوظيفة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتقدم المحرز في تعزيز الوظيفة مقارنة بالاستعراضات السابقة لوحدة التفتيش المشتركة، وقواعد التحقيق المقبولة عموماً، والمعايير المهنية. ويحلل الاستعراض قدرة وظائف التحقيق التي تضطلع بها المنظمات على تلبية الطلبات الجديدة، والتصدي للمخاطر الرئيسية التي قد تنشأ في منظومة الأمم المتحدة.

13 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره للاستعراض وللنتائج التي خلص إليها، ويشير إلى أنه يمتثل للتوصيات الواردة في الاستعراض. وتتوجه سبع من توصيات الاستعراض العشر إلى البرنامج الإنمائي. وتتوجه التوصية 2 إلى مدير البرنامج. أما التوصيات 1 و 5 و 6 و 8 و 9 و 10 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

14 - التوصية 2 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا قيام رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية باستعراض دوري، وعند الضرورة، بتحديث سياساتها وتوجيهاتها المتعلقة بالتحقيق استناداً إلى المستجدات واختصاص المحاكم الإدارية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، أن يكفلوا القيام بذلك. وينبغي عند قيامهم بذلك بذل العناية الواجبة لضمان الاتساق مع الأحكام الواجبة التطبيق الواردة في القواعد والأنظمة والسياسات القائمة الأخرى ذات الصلة. يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات دورياً بتحديث المبادئ التوجيهية للتحقيقات وإجراءات التشغيل الموحدة. والبرنامج الإنمائي يقبل التوصية 2 ويفيد بأنها نُفذت.

## جيم - السياسات والمنصات الداعمة للتعليم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2)

15 - يقيّم استعراض وحدة التفتيش المشتركة هذا مدى كفاية السياسات والبرامج والنهج الحالية في دعم التعلم في منظومة الأمم المتحدة، والمدى الذي يستجيب به التعاون بين الوكالات وعلى نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتناول الاستعراض التوجه المواضيعي للدورات التدريبية، فضلاً عن الأشكال الأخرى للتعلم المعاصر، ومدى ملاءمتها للأولويات والاحتياجات الراهنة لمؤسسات الأمم المتحدة. ويقيّم الاستعراض أيضاً الأدوار والخبرات المحددة لجهات شتى تقدم خدمات التعلم المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة داخلياً ومن مصادر خارجية، ويبحث في إمكانات منصات التعلم الإلكتروني وغيرها من أدوات التعلم القائمة على التكنولوجيا.

16 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره للاستعراض، ويلاحظ أن البرنامج متقدم في كثير من توصيات الاستعراض الست (من أصل تسع) الموجهة إلى البرنامج الإنمائي. والتوصيات 1 و 2 و 3 و 6 و 7 موجهة إلى مدير البرنامج. أما التوصية 8 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

17 - ويعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن موافقته على التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (الفقرة 5 من الوثيقة A/75/713/Add.1) بأن

الاستعراض يركّز بشدة على برامج التعلم الرسمية، ولا يعكس بشكل كامل الجوانب الدينامية وغير الرسمية لمستقبل التعلم.

18 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يضعوا بعد مجموعة دنيا من مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المرتبطة بها فيما يتعلق بكفاءة برامج التعلم وفعاليتها في دعم الأداء، أن يضعوا هذه المؤشرات، على أن ترصد المنظمات تلك المؤشرات وتقدم تقارير بشأنها إلى مجالس الإدارة. يلاحظ البرنامج الإنمائي أن محتوى التعلم ذو طابع مستمر، وهو ينقسم إلى نوعين: تعلم جزئي (تعلم ذاتي) وتعلم كلي (رسمي). ولا يستغرق التعلم الجزئي الذي يتم من خلال ملفات بث صوتي أو مقاطع فيديو أو مقالات أو ألعاب أكثر من 10 دقائق في المتوسط. أما التعلم الكلي فهو أطول ويُستخدم لتعلم مجال جديد تماما أو للحصول على شهادة. وفي حين يقتصر نطاق التوصية المقترحة على برامج التعلم الرسمي (الكلي) ويستثني التعلم الجزئي، فإن التحليل الوارد في الاستعراض هو أن معظم مؤسسات الأمم المتحدة تتجه حاليا صوب التعلم المتواصل، سواء من خلال تقديم برامج تعليم رسمي (كلي) أو التمكين من التعلم الذاتي (مثلا، عن طريق إتاحة وتنظيم المحتوى)، ومن خلال خلق بيئة تتيح التعلم المتواصل والتطوير المستمر في سير العمل. ويوفر مركز تطوير الكفاءات التابع للبرنامج الإنمائي (وهو موقع شبكي داخلي للبرنامج الإنمائي ككل أنشئ من خلال منصة SharePoint) محتوى تعليميا جزئيا وكليا. وإطار مؤشرات الأداء في البرنامج الإنمائي هو الإطار المتكامل للنتائج والموارد الذي يقيس التقدم الذي يحرزه البرنامج الإنمائي مقارنة بخطة الاستراتيجية، ويقدم تقارير سنوية عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في إطار التقرير السنوي لمدير البرنامج. ويتضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد مؤشرات أداء البرنامج الإنمائي في مجال التنمية وفي مجال الإدارة، بما في ذلك في مجال التعلم، وتنتشر هذه المؤشرات سنويا على [الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي](#). وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تقبل التوصية 1 وتفيد بأنها قيد التنفيذ.

19 - التوصية 2 - ينبغي أن يدمج الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة نتائج التقييم المتعلقة بالتعلم في نظم إدارة التعلم وأن يستخدموها بفعالية في إثراء عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة التعلم في المستقبل. في السنوات الأخيرة، انتقل مجال التعلم والتطوير نحو "التعلم المتواصل"، وهو نموذج للتعلم يتجاوز التدريب ويسمح للمتعلمين بالوصول إلى الموارد عند الحاجة، والعثور على شذرات مضغوطة من المحتوى يمكن أن تساعدهم في مهام محددة أو طرق معينة لتسيير العمل. واليوم في البرنامج الإنمائي، وبفضل إمكانية وصول الموظفين إلى الهواتف الذكية المحمولة، وزيادة عرض النطاق الترددي للإنترنت في المكاتب القطرية، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل Yammer و LinkedIn، يقوم الموظفون حاليا بالتعلم من خلال الفيديو، والتفاعلات الاجتماعية، ومشاركة محتوى الشبكات، والدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، وتوصيات من الآخرين.

20 - ويأمل البرنامج الإنمائي في توفير حيز للتعلم يكون مجعما متكاملًا للابتكار ومكانا لتوليد المعارف يتماشى مع خطة عام 2030: إذ تقترح الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 نهجا جريئا للبرنامج الإنمائي يستجيب للطابع المتكامل والتحويلي لخطة عام 2030. وتتوّد عن هذا التغيير المهم في محور النهج المتبع طائفة من التحديات والمخاطر، من بينها إكساب الموظفين مهارات جديدة وإعادة توزيعهم من أجل توفير تشكيلة الخدمات اللازمة؛ وتوليد الدعم والتعاون الكافيين من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لتوفير حلول متكاملة متعددة الأبعاد بحق؛ وتعبئة الموارد اللازمة لإنشاء وتشغيل منصات فُطرية فعالة. وهذا

يتضمن أيضا توفير خاصيات للتعليقات المستمرة على المحتوى والمشاركة والأشخاص، وهو مستقبل منصات التعلم. وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تقبل التوصية 2 ويفيد بأنها نُفذت.

21 - التوصية 3 - ينبغي أن يدرس الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الخيارات القائمة لوضع منهاج دراسي مشترك شامل أو على الأقل ضمان جودة الدورات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نطاق المنظومة، بحلول نهاية عام 2021. يعرب البرنامج الإنمائي عن موافقته على تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذه التوصية (الفقرات 16 و 17 و 18 من الوثيقة A/75/713/Add.1)، مشيرا إلى أنه في حين أن التدبير المقترح قد يكون مفيدا من حيث المبدأ، فإن المؤسسات بحاجة إلى استكشاف جدواه، بالنظر إلى الأولويات الأخرى، قبل الالتزام بالتنفيذ بحلول نهاية عام 2021. ويقر البرنامج الإنمائي بأن مبادرات اتخذت على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد مثل إطار الأمم المتحدة للقيادة (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى)، وتقييم ثقافة القيادة (من جانب كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وشركة "ماكينزي وشركاه" "McKinsey and Company")، والدورين التنسيقيين لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. والبرنامج الإنمائي، إذ يضع ذلك في الاعتبار، يشير إلى أن التوصية 3 هي قيد النظر.

22 - التوصية 6 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إن لم يكونوا قد وضعوا معايير لاستخدام المنصات الخارجية استخداماً أكثر منهجية، أن يضعوا تلك المعايير، استناداً إلى التنظيم السديد لدوراتها وما لها من أهداف تعلم واقعية. كما ذكر في تحليل الاستعراض، فإن البرنامج الإنمائي هو إحدى المنظمات الرائدة في استخدام المنصات الخارجية، بما في ذلك منصات الذكاء الاصطناعي، وقد بدأ بالفعل في وضع معايير بشأن كيفية التعامل مع مقدمي الخدمات الخارجيين. ويرحب البرنامج الإنمائي بفرصة البحث في منصات التعلم المقبلة التي تتجاوز نظم إدارة التعلم، وربما العمل المشترك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لاستضافة منصة جديدة من قبيل منصة لتجربة التعلم. ويقبل البرنامج الإنمائي التوصية 2، ويفيد بأنها نُفذت.

23 - التوصية 7 - ينبغي أن يعترف الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عن طريق الاتفاقات المبرمة بين الوكالات، ببرامج التعلم ذات الصلة المتبعة في المنصات الخارجية، والتي تُقدم بشأنها الشهادات الملائمة، وأن يعكسوا هذا الاعتراف في نظم إدارة التعلم. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين على هذه التوصية (الفقرة 31 من الوثيقة A/75/713/Add.1)، مشيرا إلى أنه سيكون من المهم تحديد البيانات التي يتعين استقاؤها (مثل لعبة تعلم قصيرة مقارنة بدورة متقدمة حول أهداف التنمية المستدامة على منصة خارجية) والنظر في القيود والتكاليف التقنية والإدارية المتعلقة بالاعتراف المتبادل. ومن حيث المبدأ، يعترف البرنامج الإنمائي بالفعل بالمشاركة في أنشطة التعلم والتنمية خارج نطاق الأمم المتحدة، شريطة أن تتوفر شهادات اعتماد مناسبة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل التوصية 7 ويفيد بأنها نُفذت.

## دال - أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)

24 - يحل استعراض وحدة التفتيش المشتركة الوارد تحت هذا العنوان تطوير أماكن العمل المشتركة من خلال استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الولايات التشريعية؛ وتقييم أثر سياق الإصلاح الحالي للأمم المتحدة على الجهود الرامية إلى توسيع أماكن العمل المشتركة؛ واستخلاص الدروس من الخبرة المكتسبة حتى الآن بشأن الترتيبات التنظيمية اللازمة لدعم خطة أماكن العمل المشتركة على نطاق المنظومة. ويرحب البرنامج الإنمائي بالاستعراض، ويشير إلى أنه على استعداد لمواصلة دعم مبادرة أماكن العمل المشتركة للمنظومة. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى مشاركة مبادئه من أجل تحقيق مستوى أفضل من أوجه التآزر والتنسيق والوفورات المالية وأوجه الكفاءة العامة. ولدى البرنامج الإنمائي أنواع مختلفة من المكاتب التي يتغير عددها رهنا باتفاقات الحكومة المضيفة وترتيبات الإيجار ومدد المشاريع. وبينما تستمر أعداد المكاتب في التغير، يتقاسم البرنامج الإنمائي 74,8 في المائة من هذه المكاتب مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، عندما يكون ذلك ممكناً. ويقوم البرنامج الإنمائي بإدارة أماكن العمل المشتركة للمنظومة في الغالبية العظمى من الحالات.

25 - ويتفق البرنامج الإنمائي مع التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة هذا (A/75/730/Add.1، المرجع: الفقرة 5) التي تقيد بأن الاستعراض يقدم تحليلاً مفيداً لأماكن العمل المشتركة من حيث الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية المحتملة. وفي الوقت نفسه، فإن التوصيات الثماني الواردة في الاستعراض واسعة النطاق، وتشمل مواضيع تتجاوز مسألة أماكن العمل المشتركة، بما في ذلك عبارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ويتجاوز العمل بشأن أماكن العمل المشتركة، باعتباره مسألة تعني المنظومة بأسرها، نطاق ولاية أي مؤسسة بمفردها. والتزام الحكومات المضيفة بأماكن العمل المشتركة هو العامل التمكيني العملي، وهو حقيقة كان ينبغي أن تعكسها التوصيات. والرؤساء التنفيذيون أو الأجهزة التشريعية لا يمثلون الجهات المحركة لمسألة أماكن العمل المشتركة. بل إنها الحكومات المضيفة إلى جانب منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً من خلال آليات الأمم المتحدة المعنية، وهي حقيقة ينبغي أن توضحها لغة التوصيات.

26 - ويتضمن الاستعراض ثماني توصيات، سبع منها موجهة إلى البرنامج الإنمائي. والتوصيات 2 و 3 و 4 و 5 و 7 و 8 موجهة إلى مدير البرنامج. ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، يود البرنامج الإنمائي أن يلاحظ أن التوصيات موجهة أساساً إلى الأمين العام ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لا إلى مدير البرنامج. أما التوصية 1 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

27 - التوصية 2 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل توسيع نطاق الأهداف المتعلقة بأماكن العمل المشتركة، بحلول نهاية عام 2022، مع معالجة الاعتبارات البرنامجية وتلك المتعلقة بالصورة العامة والاستدامة البيئية، فضلاً عن المكاسب في الكفاءة، وأن يحددوا كذلك طرائق تتنوع النتائج والإبلاغ عنها. تدعو هذه التوصية إلى رؤية أوسع لأماكن العمل المشتركة تتضمن عناصر البرنامج والصورة العامة والاستدامة ومكاسب الكفاءة. وينبغي أن تكون هذه الرؤية الأوسع هي ولاية الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد لا يكون هذا النهج مجدياً لأن إنشاء أماكن مشتركة يعرف بالفعل



بأنه الهدف الأضيق المتمثل في تحقيق فائدة أكبر للموارد المتاحة من خلال ما يلي: (أ) كفاءة التكلفة عن طريق خفض التكاليف التشغيلية؛ (ب) الاستخدام الفعال للموارد المشتركة؛ (ج) تعزيز الأمن؛ (د) وجود موحد على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وعلاوة على ذلك، من المهم ملاحظة أن البرامج والمشاريع هي التي تدفع أماكن العمل المشتركة، وليس العكس. وفيما يتعلق بالتسهيلات المتاحة لذوي الإعاقة في أماكن العمل المشتركة، يتفق البرنامج الإنمائي مع رد منظومة الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تنفيذ سياسة أوسع نطاقاً بشأن التسهيلات المتاحة لذوي الإعاقة في مباني الأمم المتحدة في جميع المنظمات لضمان اتساق الاستجابات والمعايير (A/74/217/Add.1). ويقع تنفيذ هذه التوصية في نطاق العمل المتعلق باستراتيجية تسيير الأعمال واستعراض وظيفة الدعم الإداري من منظور أماكن العمل المشتركة، وهو ما قد تنظر فيه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولكن ليس بحلول نهاية عام 2022. وسيسترد البرنامج الإنمائي، بوصفه عضواً في المجموعة الإنمائية، بنتائج هذا الاستعراض لتنفيذ التوصية، ويلاحظ أن هذه التوصية قيد النظر. ويتفق البرنامج الإنمائي أيضاً مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في مذكرة الأمين العام بشأن هذه التوصية (A/75/730/Add.1، المرجع: الفقرتان 11 و 12).

28 - التوصية 3 - ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً، بحلول منتصف عام 2021، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل إعادة النظر في التركيز على هدف وصول نسبة أماكن العمل المشتركة إلى 50 في المائة بُغية إعطاء الأولوية للمكاسب في الكفاءة. هذه التوصية موجهة إلى الأمين العام. وهي ليست من اختصاص البرنامج الإنمائي، وليس من شأن البرنامج الإنمائي قبولها أو رفضها، ويرى البرنامج الإنمائي أنها غير ذات صلة.

29 - التوصية 4 - ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل التعجيل بتجميع عنصر قاعدة البيانات في منصة أماكن العمل المشتركة المتوخى إقامتها، وذلك بحلول منتصف عام 2021، وكفالة أن تتضمن التقارير الدورية المقدمة إلى الجمعية العامة معلومات عن حالة قاعدة البيانات وكيفية استخدام منصة أماكن العمل المشتركة للمساهمة في تحقيق المكاسب في الكفاءة وأية أهداف أخرى متعلقة بأماكن العمل المشتركة. هذه التوصية موجهة إلى الأمين العام. وبالإشارة إلى الجهود السابقة التي بذلتها منظمة ذات أماكن عمل مشتركة، فإن تجميع قاعدة بيانات للأماكن المشتركة يجب أن يضع في الاعتبار الخصائص التنظيمية، ومتطلبات الأعمال، وتكاليف الاستثمار والصيانة الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبالنظر إلى تعقد هذا المسعى، فإن مكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي هو الأقدر على تولي القيادة. وسيدعم البرنامج الإنمائي هذا العمل ويتعاون فيه، مع ملاحظة أن هذه التوصية موجهة إلى الأمين العام وليست ذات صلة بالبرنامج الإنمائي.

30 - التوصية 5 - ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لاستعراض الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل أماكن العمل المشتركة، وأن يصوغوا، بحلول نهاية عام 2022، تدابير تلبي احتياجات تمويل رأس المال للمبادرات المتعلقة بأماكن العمل المشتركة، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية تُدار مركزياً، لكي تنظر فيها الجمعية العامة إذا لزم الأمر. بالنسبة للوجود القطري للبرنامج الإنمائي، يتعين على الحكومات، وفقاً لاتفاقات المساعدة الأساسية الموحدة، توفير مباني المكاتب. وفيما يتعلق بالحالة المحددة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل أماكن

العمل المشتركة، ينبغي في ضوء ما تقدم أن تقود الحكومة المضيفة هذه المبادرات لأن الحكومة المضيفة ما زالت هي الجهة المناسبة التي تقع على عاتقها مسؤوليات التعامل مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وما زالت في يدها آلية هذا التعامل. وتواجه الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحديات كثيرة، بما في ذلك الآفاق الزمنية نظرا لأن طبيعة وغرض وجود برامج الأمم المتحدة في منطقة جغرافية معينة قد يكونان أقصر نسبيا من مدة الالتزام بشراكة بين القطاعين العام والخاص. ونتيجة لذلك، تميل الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل أماكن العمل المشتركة إلى أن تكون الخيار الأخير. ويوافق البرنامج الإنمائي على أن النهج الذي يمكن أن يحل مسألة تمويل تشييد المباني بطريقة تعترف بتقدم دور الحكومة المضيفة والاحتياجات المتباينة لمنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة) سيكون مفيدا لمنظومة الأمم المتحدة. وإذ ينطلق البرنامج الإنمائي، بالقدر نفسه، من الحاجة إلى حلول فعالة قابلة للتطبيق في السياق القطري وتتماشى مع متطلبات الحكومة المضيفة، فإنه يحذر من السعي إلى الإدارة المركزية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في أماكن العمل المشتركة داخل البلد ولا يوافق على ذلك السعي، ومن ثم فإنه لا يقبل هذه التوصية.

31 - التوصية 7 - ينبغي أن يقوم الأمين العام والرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لها أماكن عمل في الميدان بدراسة جدوى إنشاء آلية موحدة لإدارة العقارات في الميدان وأن يقدموا تقريرا عن نتائج هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. هذه التوصية موجهة إلى الأمين العام. وليست من اختصاص البرنامج الإنمائي وليس من شأنه قبولها أو رفضها. وتقدم مؤسسات الأمم المتحدة التي لديها مقر تقاريرها إلى مجالس إدارة مختلفة ولها ولايات وطرائق مختلفة لتمويل مبانيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المباني إما أصول حكومية (كلية أو جزئية) أو تتبع ترتيبات مماثلة تقريبا. ويظل البرنامج الإنمائي متاحا للتعاون مع الكيان المناسب والمعين في حالة إجراء دراسة الجدوى هذه، مع الإشارة إلى أن هذه التوصية موجهة إلى الأمين العام. وليس للبرنامج الإنمائي أن يقبلها أو يرفضها. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية غير ذات صلة.

32 - التوصية 8 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معا في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كي يحسنوا، بحلول عام 2021، الترتيبات المشتركة بين المؤسسات لدعم أماكن العمل المشتركة عن طريق تعزيز رقابة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أماكن العمل المشتركة، وتوضيح دور وسلطة فريق عملها المشترك بين الوكالات والمعني بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق، وتوجيه مكتب التنسيق الإنمائي، المزود بقدرات ملائمة، لدعمهم في الاضطلاع بمسار العمل المتعلق بأماكن العمل المشتركة. وينبغي أن يشمل هذا العمل الداعم تحليل أولويات العمل في المستقبل، ووضع ترتيبات لتقديم الدعم الاستباقي للأفرقة القطرية في جميع مراحل دورة حياة المشاريع، وإقامة روابط مع الأوجه الأخرى لتسيير الأعمال. يلتزم البرنامج الإنمائي بالتعاون الكامل في حالة اتخاذ قرار بتوضيح وتعزيز مهام فريق العمل المعني بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق. وفيما يتعلق بنقل فريق العمل إلى مكتب التنسيق الإنمائي، يظل البرنامج الإنمائي منفتحاً لدراسة طريقة العمل بما يحقق المصلحة الفضلى لجميع مؤسسات الأمم المتحدة، ويلاحظ أن هذه التوصية قيد النظر.

## هاء - إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)

33 - يبحث هذا الاستعراض لوحدة التفتيش المشتركة حالة تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية واستخدامها وإدماجها في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ الاستعراض الأخير الذي أجرته الوحدة (JIU/REP/2010/4)، ويحدد الممارسات الجيدة والدروس التي يمكن الاسترشاد بها في المبادرات الجارية والمقبلة. وينصب الاستعراض على أربعة مجالات تركيز هي: (أ) حالة الممارسات الراهنة لإدارة المخاطر في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) إدماج إدارة المخاطر في ممارسات الإدارة وصنع القرار؛ (ج) الاستخدامات والمنافع المحتملة والفعلية لممارسات إدارة المخاطر داخل المنظمة؛ (د) حالة استخدام إدارة المخاطر من جانب مجالس الإدارة/الهيئات التشريعية في إطار دورها الرقابي ودورها في صنع القرار.

34 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن ترحيبه بالاستعراض والنتائج التي خلص إليها، ويشير إلى أنه يمثل للتوصيات الواردة في الاستعراض. وجميع التوصيات الأربع التي انتهى إليها الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي. والتوصيتان 2 و 3 موجهتان إلى مدير البرنامج. والتوصيتان 1 و 4 موجهتان إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيهما، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

35 - التوصية 2 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يُجروا، بحلول نهاية عام 2021، استعراضاً شاملاً لتنفيذهم لإدارة المخاطر المؤسسية قياساً بالمعايير المرجعية 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبين في هذا التقرير. يمثل البرنامج الإنمائي لهذه التوصية. وتتماشى سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وخطة التنفيذ للبرنامج الإنمائي لعام 2019 مع المعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة من واحد إلى تسعة فيما يتعلق بما يلي: (أ) اعتماد سياسة و/أو إطار منهجي لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة يرتبط بالخطة الاستراتيجية للمنظمة؛ (ب) وجود هيكل تنظيمي داخلي محدد رسمياً لإدارة المخاطر المؤسسية يتضمن الأدوار والمسؤوليات المُسندة؛ (ج) وجود ثقافة للوعي بالمخاطر والتعامل معها يشجعها سلوك القادة مع التزام كامل من جميع المستويات المؤسسية؛ (د) وجود هيئة تشريعية/هيئة إدارة تستخدم إدارة المخاطر المؤسسية على المستويات المناسبة؛ (هـ) إدماج إدارة المخاطر في إجراءات العمل الاستراتيجية والتشغيلية الرئيسية؛ (و) وجود طرق منهجية متسقة ديناميكية مستقرة لإدارة المخاطر؛ (ز) الاستخدام الفعال لنظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المؤسسية؛ (ح) وجود خطط في مجالي الاتصال والتدريب ترمي إلى التوعية بالمخاطر، وتعزيز سياسات التصدي للمخاطر، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية؛ (ط) إجراء استعراض دوري ومنظم لمدى فعالية تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من أجل التحسين المستمر. ويقبل البرنامج الإنمائي التوصية 2، ويفيد بأنها نُفذت.

36 - التوصية 3 - ينبغي لأعضاء اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2021، استمرار فرقة العمل المتعددة المهام المعنية بإدارة المخاطر كآلية قابلة للاستمرار لزيادة تعزيز وتيسير التعاون والتنسيق وتبادل المعارف بين الوكالات وبحث المخاطر المشتركة المرتبطة بجهود إصلاح الأمم المتحدة. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذه التوصية (A/75/718/Add.1)، الفقرتان 11 و 12)، وقر باعتراف وحدة التفتيش المشتركة بدور فرقة العمل المتعددة المهام المعنية بإدارة المخاطر التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. والبرنامج الإنمائي على استعداد لمواصلة دعم التعاون المشترك بين الوكالات والمساهمة فيه من خلال عمل فرقة العمل. ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 3

تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهي شأن تنظر فيه اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وسيسترد البرنامج الإنمائي في تنفيذ التوصية 3 بآليات وإجراءات عمل اللجنة الإدارية. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن هذه التوصية هي قيد النظر.

### واو - تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)

37 - يقيم هذا الاستعراض لوحدة التفتيش المشتركة حالة تنفيذ تعدد اللغات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ويحدد الثغرات ويسلط الضوء على الفرص المتاحة أمام المنظومة لمتابعة تعدد اللغات بفعالية باعتباره قيمة أساسية.

38 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لتعليقات الاستعراض على تنفيذ تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وخلص الاستعراض إلى سبع توصيات، من بينها ست توصيات موجهة إلى البرنامج الإنمائي لاتخاذ إجراءات بشأنها. والتوصيات 3 و 5 و 6 موجهة إلى مدير البرنامج. والتوصيات 1 و 2 و 4 موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

39 - التوصية 3 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقوموا بحلول نهاية عام 2022 عند الاقتضاء، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد، باعتماد أو تعزيز سياساتهم الرامية إلى اجتذاب مترجمين تحريريين ومترجمين شفويين جدد والاحتفاظ بمهنيين لغويين موهوبين ومهرة، بما في ذلك إعداد خطط التعاقب على المناصب مع تحديد مواصفات اللغات والتشكيلات اللغوية المطلوبة، فضلا عن توسيع نطاق برامج التواصل الخارجي. يستعين البرنامج الإنمائي بمصادر خارجية في مجال الخدمات اللغوية، وقد ضمن توظيف مترجمين تحريريين أفراد جدد وشركات جديدة من خلال طرائق الاتفاقات الطويلة الأجل، وقد احتفظ بموظفي لغات موهوبين. وتوجد للبرنامج الإنمائي اتفاقات منذ أكثر من 13 عاما مع مترجمين كبار مطلعين على محتوى الأمم المتحدة يتم تفضيلهم لدى ترجمة الوثائق الرسمية والتقارير التقنية للغاية. ومع ذلك، يوجد مع تطور البرنامج الإنمائي طلب كبير على الترجمة الإبداعية والترجمة بتصرف للمحتوى الرقمي ومنتجات وسائل الإعلام والتسويق. وخلال المناقصة الأخيرة لتوظيف مترجمين تحريريين جدد، اختير مترجمون يتمتعون بخبرة خارجية متنوعة في مجال الترجمة لترجمة منتجات الاتصالات الرقمية وغيرها من أنواع المنتجات بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. ومن أجل تلبية احتياجات الترجمة الشفوية، أبرم البرنامج الإنمائي أيضا اتفاقات مع شركات تقدم خدمات المؤتمرات الافتراضية بمجموعات لغوية مختلفة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يعتبر التوصية 3 غير ذات صلة.

40 - التوصية 5 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يطلبوا إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إنشاء فريق عامل يُعنى بإعداد إطار لغات لمنظومة الأمم المتحدة لتدريس اللغات وتعلمها وللتقييم وإصدار شهادات الكفاءة في لغات الأمم المتحدة الست الرسمية من أجل اعتماده، بحلول نهاية عام 2022، وهو الإطار الذي يمكن أن يستند إلى أمور من جملتها نتائج العمل الذي أنجزته بالفعل الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا المجال. يسلم البرنامج الإنمائي بالكفاءة القيادية لمنسق الأمم المتحدة لشؤون تعدد اللغات، وكذلك بوجود شبكة لجهات تنسيق شؤون تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويحذر من مخاطر إنشاء آليات وعمليات مزدوجة. ويؤدي منسق شؤون تعدد اللغات مهامه، وفقا لاختصاصاته، "كميسر للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى نهج منسق ومتسق ومتناسك بشأن تعدد اللغات على مستوى

منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، وينسق التدابير المشتركة مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعم اتباع نهج شامل منسق فيما يتعلق بتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة“.

41 - وقد أكدت خطة الأمين العام للإصلاح مرارا وتكرارا ضرورة استخدام الهياكل القائمة والامتثال عن إنشاء هياكل جديدة. فالهياكل القائمة لشؤون تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة (المنسق وشبكة جهات التنسيق) في وضع يتيح لها بالفعل قيادة ومباشرة الإجراءات المتعلقة بشؤون تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الموصى بها بشأن "الإعداد لاعتماد إطار لغات لمنظومة الأمم المتحدة لتدريس اللغات وتعلمها وللتقييم وإصدار شهادات الكفاءة في لغات الأمم المتحدة الست الرسمية بحلول نهاية عام 2022" دون الحاجة إلى إنشاء فريق عامل جديد في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ويمكن لشبكة جهات التنسيق أن تستفيد من عمل كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأن توجه توصياتها من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وآلياتها الفرعية، بما في ذلك شبكتها، لدى وضع صيغة الإطار النهائية لكي يقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وبناء على ذلك، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 5 قد أُحيلت إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ولذا فإن البرنامج الإنمائي يعتبرها غير ذات صلة.

42 - التوصية 6 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يصدروا توجيهاتهم إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بأن تضع نهجا شاملا ومنسقا على نطاق المنظومة إزاء تعدد اللغات باعتباره من القيم الأساسية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - على نحو ما ورد في تعليقات الإدارة على التوصية 5، فإن الهياكل القائمة لشؤون تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة - المنسق وشبكة جهات التنسيق - في وضع يتيح لها بالفعل قيادة ومباشرة الإجراءات المتعلقة بشؤون تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، دون إنشاء آليات وعمليات مزدوجة، بما يتماشى مع خطة الأمين العام للإصلاح التي تدعو إلى استخدام الهياكل القائمة والامتثال عن إنشاء هياكل جديدة. وبناء على ذلك، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 6 قد أُحيلت إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ولذا فإن البرنامج الإنمائي يعتبرها غير ذات صلة.

## زاي - استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/8)

43 - ينظر هذا الاستعراض لوحدة التفتيش المشتركة في حالة تنفيذ المبادرات الرئيسية على نطاق المنظومة المتعلقة بإدارة الاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة. ويشتمل البرنامج الإنمائي الاستعراض وعرضه لمرفق مونشوت للتوائم مع البيئة (Greening Moonshot Facility) التابع للبرنامج الإنمائي ولخبراته في مواءمة عملياته مع البيئة. وفيما يتعلق باعتماد الحدود القصوى للسفر، كما أوصت بذلك الفقرة 171 من الاستعراض، يلاحظ البرنامج الإنمائي أنه قد أشاع ثقافة الفعالية في صنع القرار التي يقيم وفقها المديرين مدى أهمية السفر لتنفيذ الولاية قبل الموافقة عليه. وإذا لم يكن الحضور الشخصي ضروريا لتنفيذ الولاية، تستخدم أساليب بديلة. وقد أثبتت أزمة كوفيد-19 أن أساليب العمل البديلة (الافتراضية في المقام الأول) فعالة وستكون جزءا من "طرق العمل الجديدة" في مرحلة ما بعد كوفيد-19. بيد أن تقرير 'حدود قصوى للسفر'، على النحو الذي اقترحه الاستعراض، من شأنه أن يخلق عبئا إداريا على السفر

ويتجاهل في نفس الوقت اختلاف الولايات المنوطة بالموظفين. وسيكون الحد الأقصى للسفر في نهاية المطاف تعسفا طبيعته ويمكن أن يتعارض عن غير قصد مع الغرض المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من السفر. وعلاوة على ذلك، فإن لوحات المتابعة المحددة الأهداف، على النحو الذي اقترحه الاستعراض، ستسمي أولئك الذين لديهم حاجة مشروعة للسفر وتشتهر بهم عمليا بينما لا تتعرض للحالات التي تكون فيها السفريات ضئيلة وهي منفردة، ولكنها تكون ذات شأن وهي مجتمعة، رغم أنها ليست حاسمة لتنفيذ ولاية المنظمة. وعموما، يمثل البرنامج الإنمائي لتوصيات الاستعراض. ومن بين التوصيات العشر الواردة في الاستعراض، وجهت ثمان توصيات إلى البرنامج الإنمائي. ووجهت التوصيات 1 و 3 و 4 و 5 و 6 و 9 و 10 إلى مدير البرنامج. ووجهت التوصية 2 إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها، ويرد في المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنها.

44 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يضعوا بعد سياسة على نطاق المنظمة للاستدامة البيئية في مجالات مهام الإدارة الداخلية أن يضعوا تلك السياسة بحلول نهاية عام 2022 - مع الإشارة إلى أن الإدارة الداخلية والبرمجة لا يمكن التمييز بينهما بوضوح دوماً في جميع العمليات، فإن هناك مناقشات تجري بشأن وضع سياسة للإلزام بالحياد المناخي والاستدامة البيئية وتعميمها في جميع عمليات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك إمكانية فرض ضريبة على انبعاثات غازات الدفيئة للتحفيز على الالتزام بكلا الأمرين والتمكين من استرداد التكاليف في حالة عدم الالتزام. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن هذه التوصية هي قيد النظر.

45 - التوصية 3 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن يكرسوا، بحلول نهاية عام 2022، موارد كافية في خطط محددة في الميزانيات، بطرق منها تحسين استخدام الموارد المتاحة، لتعميم الاستدامة البيئية في منظماتهم، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية ومجالس إدارة منظماتهم اعتباراً من عام 2023 - بإنشاء فرقة عمل ومرفق مونشوت للتوائم مع البيئة، تكون الموارد المالية والهياكل الإدارية المكرسة قد أتحت، ويجري بالفعل تقديم التقارير ذات الصلة إلى المجلس التنفيذي. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

46 - التوصية 4 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا بعد مكاتب المشتريات بإدراج أحكام محددة لدمج اعتبارات الاستدامة البيئية في سياسات الشراء وإجراءاته وكتيباته ومبادئه التوجيهية، بسبل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يقوموا بذلك بحلول نهاية عام 2022 - لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة للشراء المستدام، وقد أصدر دليلاً للممارسين بشأن عمليات الشراء المستدامة وعمليات الشراء المراعية للبيئة. وأدرج البرنامج الإنمائي الاستدامة البيئية على نطاق واسع في السياسة الجديدة لأعمال التشييد وفي المذكرة التوجيهية المتعلقة بالتشييد، بما في ذلك إجراء الفحص الاجتماعي والبيئي وتقييم الأثر البيئي. وتُدرج المعايير الاجتماعية والبيئية أيضاً في الأحكام والشروط العامة للعقود. وجرى تحديث البندين 8 و 9 من السياسة المتعلقة بإدارة المركبات في آذار/مارس 2020 للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن عمليات البرنامج الإنمائي: فالمركبات الكهربائية هي الآن الخيار الأول في اقتناء المركبات المخصصة للممثلين، وفي الحالات التي يتعذر فيها اقتناء مركبات كهربائية، تعتبر المركبات الهجينة البديل الأول قبل المركبات المزودة بمحركات الاحتراق الداخلي. وجرى تغيير المبلغ الأقصى لشراء المركبات الكهربائية أو الهجينة ليصبح 45 000 دولار بينما لا يزال المبلغ الأقصى للمركبات المزودة بمحركات الاحتراق الداخلي عند

38 000 دولار. وتدرج الاعتبارات البيئية في طلب عرض الأسعار والدعوة إلى تقديم العطاءات على أساس النجاح/الإخفاق، ويتم ترجيحها في طلب تقديم العروض. ويقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ نظم الطاقة الشمسية الفلطاضوية، وإبرام اتفاقات طويلة الأجل لعمليات الشراء لفائدة المشاريع المنفذة في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وشركائه منذ عام 2015. وقد وُجد أكثر من 9,0 ميغاواط فيما يقرب من 1 100 موقع على الصعيد العالمي بميزانية قدرها 30 450 000 دولار. والجهات المستفيدة من هذه المشاريع هي مكاتب الأمم المتحدة القطرية، ووزارات الصحة (العيادات، والمستشفيات، والمرافق الصحية)، ووزارات التعليم (المدارس)، والمرافق العامة الوطنية. وينفذ البرنامج الإنمائي مبادراته للطاقة الشمسية من أجل الصحة التي تدعم الحكومات لزيادة فرص الحصول على خدمات صحية جيدة من خلال تركيب نظم الطاقة الشمسية الفلطاضوية، بما يضمن الحصول المستمر والفعال من حيث التكلفة على الكهرباء مع التخفيف من أثر تغير المناخ والنهوض بأهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

47 - التوصية 5 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفوا، بحلول نهاية عام 2022، أن يكون فهم الاستدامة البيئية والسلوكيات المؤدية إليها جزءاً من جميع عمليات التوظيف والاختيار، وكذلك نظم تقييم الأداء، وأن يُعطياً وزناً كافياً في هذه العمليات وتلك النظم، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى الأجهزة التشريعية لمنظماتهم ومجالس إدارتها اعتباراً من عام 2023 - جعل البرنامج الإنمائي التدريب على الاستدامة (تواؤم الأمم المتحدة مع البيئة) إلزامياً لجميع الموظفين. ومن المتوقع مناقشة إنجاز الأنشطة التدريبية الإلزامية خلال الحوار السنوي بين المشرفين والموظفين بشأن إدارة الأداء وتطويره. ويعكف البرنامج الإنمائي حالياً على تحديث التدريب المتعلق "بتواؤم الأمم المتحدة مع البيئة"، وبالتوازي مع ذلك، يستعرض حالياً فريق إدارة تنمية قدرات الموظفين جميع الأنشطة التدريبية الإلزامية لتحسين فعاليتها وآليات تنفيذها. ويبدأ البرنامج الإنمائي حالياً، في إطار استراتيجيته "موظفون لعام 2030"، عملية إصلاح إجراءات التوظيف والاختيار. وسيستلزم ذلك وضع استراتيجية تسويقية جديدة لأغراض الاستقدام تهدف إلى اجتذاب واختيار مرشحين ذوي قيم تتسجم مع رسالة المنظمة، بما في ذلك تعزيز التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن بدء استخدام المقابلات بالفيديو سيقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى سفر أعضاء الأفرقة والمرشحين، وبالتالي سيحد من انبعاثات الكربون. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها قيد الإنجاز.

48 - التوصية 6 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعززوا، بحلول نهاية عام 2022، بدعم من نظام المنسقين المقيمين وآليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التنسيق بين المقر والوكالات الميدانية، وكذلك فيما بين الوكالات الميدانية، لمتابعة التدابير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للوجود الميداني، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى الأجهزة التشريعية لمنظماتهم ومجالس إدارتها اعتباراً من عام 2023 - يقوم البرنامج الإنمائي برصد الأثر البيئي لجميع مكاتبه والإبلاغ عنه منذ إطلاق مبادرة تواؤم الأمم المتحدة مع البيئة في عام 2009. وخصصت معظم المكاتب القطرية جهات تنسيق لهذا الغرض وطُلب من جميع المكاتب إنشاء فرق عمل في إطار مبادرة مونشوت للتواؤم مع البيئة من أجل وضع خطط للتواؤم مع البيئة على مستوى المكاتب. وبالإضافة إلى ذلك، تيسر أمانة مونشوت للتواؤم مع البيئة عمليات التبادل بين المكاتب التي تستخدم جملة وسائل منها حيز على الشبكة الداخلية، وخدمة شبكة التواصل الاجتماعي "يامر"، وحلقات دراسية شبكية. وكما لوحظ في تعليقات الإدارة على التوصيتين 2 و 3، يجري الآن

تقديم تقارير دورية منتظمة إلى المجلس التنفيذي. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

49 - التوصية 9 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، امتثال إجراءات ومشاريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتبارات الاستدامة البيئية، بما في ذلك ضمان أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى ينسجم مع اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - ينتهج البرنامج الإنمائي ممارسات فضلى للأمم المتحدة بعضُها من ضنعه، وذلك بسبل منها مفهوم المرافق الذكية للبرنامج الإنمائي، وكفاءة استخدام الطاقة، وإنترنت الأشياء، فضلا عن أنه: (أ) يروج لمفهوم المرافق الذكية للبرنامج الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة وكذلك في المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية، ويلتمس تعليقات من العملاء والجهات المعنية الأخرى بغرض تحسين العمليات والخدمات باستمرار؛ (ب) يرصد الأداء من خلال مقاييس الأداء لتقييم التقدم المحرز؛ (ج) يبقي إدارة البرنامج الإنمائي على علم تام بالمشاكل والمخاطر عند ظهورها في المكاتب القطرية وبالإجراءات المتخذة لإدارة تلك المخاطر؛ (د) يستخدم نظام إدارة الجودة وفق مواصفة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 9001 في جميع عمليات الوحدات في كل مكان وفي كل الأوقات ودون استثناء. ويطبق هذا المفهوم عمليةً لاستخدام الطاقة الخضراء تتألف من سبع خطوات من أجل تلبية احتياجات مكاتب الأمم المتحدة، وهو حل اعتمده مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتباره من أفضل الممارسات. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما مستمدا من مرفق الأمم المتحدة الذكي، يستند إلى مبادئ مبادرته للمدن الذكية والثورة الصناعية الرابعة، وذلك لبناء القدرات المحلية وخلق عوامل تحفيز محلية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا كمحرك للتنمية والاستدامة البيئية.

50 - ويتحقق الرصد المستمر لاستهلاك الطاقة من خلال 1 300 جهاز استشعار لإنترنت الأشياء جرى توزيعها على معظم مكاتب البرنامج الإنمائي. وتتيح التحليلات المتقدمة لهذه البيانات التعرف السريع على أوجه الكفاءة في استخدام الطاقة وتحسين ذلك الاستخدام. وقد تم تخفيض بصمة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانبعاثات غازات الدفيئة في مباني البرنامج الإنمائي بنسبة تزيد على 75 في المائة باعتماد الحوسبة السحابية والحد من الهياكل الأساسية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نظام مصغر موفر للطاقة (نظام OneICTbox) سيحل محل مراكز البيانات المحلية. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

51 - التوصية 10 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يجعلوا، بحلول نهاية عام 2022، جميع الوثائق الرسمية والمنشورات والكتيبات ومواد الاتصال والدعوة متاحة على الإنترنت، بوسائل منها تطبيقات عقد المؤتمرات عن طريق الإنترنت أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية ومجالس إدارة منظماتهم اعتبارا من عام 2023 - الوثائق الرسمية للبرنامج الإنمائي متاحة على الإنترنت من خلال الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي أو الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصتي "زوم" (Zoom) و "مايكروسوفت تيمز" (Microsoft Teams) لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات عن طريق الإنترنت، وبرنامج "دوكوساين" (DocuSign) لتوقيع المستندات الرسمية إلكترونيا، وأدوات مايكروسوفت أوفيس 365 (Microsoft Office 365) لإعداد الوثائق وتخزينها وتبادلها. ويقدم البرنامج الإنمائي تقارير



سنوية إلى مجلسه التنفيذي عن التحول الرقمي للمنظمة. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

### ثالثاً - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

52 - في عام 2020، ومن أصل 38 توصية وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي، هناك 19 (50 في المائة) توصية مقبولة ونُفذت، وتوصيتان مقبولتان وهما قيد التنفيذ (5 في المائة)، وهناك خمس توصيات (13 في المائة) قيد النظر، وثلاث توصيات (8 في المائة) غير مقبولة، وتوسع توصيات (20 في المائة) غير ذات صلة. ومن بين التوصيات الثلاث غير المقبولة، وجهت توصيتان إلى المجلس التنفيذي (ترد الملاحظات في المرفق الثاني من هذا التقرير). وهي تتضمن التوصية 5 المتعلقة باستعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)؛ والتوصية 4 المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)؛ والتوصية 5 المتعلقة بأماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)، وهي موجهة إلى مدير البرنامج. ومن بين التوصيات التسع التي ليست ذات صلة، تنطبق ست توصيات على نطاق المنظومة كلها وليست من اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده. وترد إحداها في استعراض السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2) (التوصية 8)؛ وترد ثلاث توصيات في استعراض أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3) (التوصيات 3 و 4 و 5)؛ وتوصيتان في استعراض تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6) (التوصيتان 5 و 6). أما التوصيات الثلاث المتبقية غير ذات الصلة فترد في استعراض تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6) (التوصيات 1 و 2 و 3) وهي توصيات لا تنطبق في حالة البرنامج الإنمائي لأنه يعمل على تعميم تعدد اللغات في كافة أعماله (التوصيتان 1 و 2) والاستعانة بمصادر خارجية للخدمات اللغوية (التوصية 3).

53 - ووفقاً للقرار 258/60 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة ترسيخ الحوار مع المنظمات المشاركة وتعزيز تنفيذ توصياتها، يعرض البرنامج الإنمائي في المرفقين الثالث والرابع من هذا التقرير موجزاً لحالة تنفيذه للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة نقلاً عن تقريره الصادرين في عامي 2018 و 2019. والتحديثات السردية الكاملة متوفرة في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

54 - وفي عام 2019، وجهت وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي 21 توصية ذات صلة (منها 20 توصية مقبولة، وتوصية واحدة قيد النظر)، نفذ منها البرنامج 20 توصية (95 في المائة). والتوصية التي هي قيد النظر هي توصية تطبق على نطاق المنظومة كلها وليست من اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده.

55 - وفي عام 2018، وجهت وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي 31 توصية ذات صلة (30 توصية مقبولة وتوصية واحدة قيد النظر)، نفذ البرنامج 25 توصية منها (81 في المائة) ويعمل حالياً على تنفيذ خمس توصيات (16 في المائة). ومن بين التوصيات الخمس الجاري تنفيذها، هناك ثلاث توصيات تطبق على نطاق المنظومة كلها وليست من اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده، وهي

تتعلق بالكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري. وتتصل توصيتان بمسألة تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات، وعلى وجه التحديد تتصل بتنفيذ تدابير لتحسين المسائل المتصلة بإمكانية الوصول كجزء من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لإدماج منظور الإعاقة.

56 - والبرنامج الإنمائي ملتزم بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة به، وبمواصلة إسهامه في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.